

**نظام إنتاج المواد التعليمية
المساعدة وتسويقها
١٤٢٥هـ**



الرقم ٥٦/م
التاريخ: ١٠/٢٩/١٤٢٥ هـ

بسم الله تعالى

نحن محمد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٧/٢٢) وتاريخ ١٤٢٥/٥/٣ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٠) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢٣ هـ.

رسمنا بما هو آتـ

اولاً : الموافقة على نظام إنتاج المواد التعليمية المساعدة وتسويقها بالصيغة المرفقة.

ثانياً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ

مرسومنا هذا.،،،

محمد بن عبدالعزيز





إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٩٤٨٨/ب/٧ وتاريخ ٨-٩/٦/١٤٢٥ هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٠٧/خ وتاريخ ١٠/٩/١٤١٩ هـ ، في شأن الترخيص للقطاع الأهلي بإنتاج المواد التعليمية المساعدة وتسويقها .

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٥٨) وتاريخ ٢٧/٢/١٤٢١ هـ ، ورقم (٣٠١) وتاريخ ٢٩/٨/١٤٢١ هـ المعدين في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٧/٢٣) وتاريخ ٣/٥/١٤٢٥ هـ .
وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٢٩٨) وتاريخ ١٥/٨/١٤٢٥ هـ ، المعد في هيئة الخبراء .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٩٩) وتاريخ ٢٧/٨/١٤٢٥ هـ .

يقرر

الموافقة على نظام إنتاج المواد التعليمية المساعدة وتسويقها بالصيغة المرافقة .
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا .


نائب رئيس مجلس الوزراء





نظام إنتاج المواد التعليمية المساعدة وتسويقها

المادة الأولى :

يقصد بالآلفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

- المادة التعليمية : كل صيغة تعرض محتويات المنهج ، أو جزءاً منه .
- الجهة المصنعة : الجهة الحكومية التي صيغت المادة التعليمية طبقاً لمتاعبها .
- المالك : مالك المادة التعليمية ، أو من له حق التصرف فيها .
- الترخيص : إجازة المادة التعليمية بعد إنتاجها بصيغتها النهائية .
- التسويق : أي صورة من صور عرض المادة التعليمية للتداول بثمن ، أو بدون ثمن .
- شهادة التأهيل : الشهادة التي تمنحها الجهة المعنية لمن يكون مؤهلاً للعمل في مجال إنتاج المواد التعليمية ، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً .

المادة الثانية :

يسري هذا النظام على المادة التعليمية المنتجة محلياً أو خارجياً .

المادة الثالثة :

يحظر إنتاج أو تسويق أي مادة تعليمية تحتوي على :

- ١- مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية والسياسة العامة للدولة وأمنها .
- ٢- مخالفة سياسة التعليم المعملة في المملكة .
- ٣- تقديم حلول مباشرة لمسائل الكتاب المدرسي أو تمارينه .





المادة الرابعة :

على كل من يرغب في مزاولة إنتاج المادة التعليمية : الحصول على شهادة التأهيل للإنتاج من الجهة المعنية .

المادة الخامسة :

أ - على كل من ينتج ، أو يستورد ، أو ينشر مادة تعليمية الحصول - قبل تسويقها - على الترخيص بذلك من الجهة المعنية . وعلى الجهة المعنية الموافقة عليها أو رفضها خلال ستين يوماً من تسلمها مستوفية الشروط ، وإلا عدت مجانية .

ب - على الجهة المعنية قبل البدء بفحص المادة تحصيل رسم الفحص على أساس مبلغ قدره مائتا ريال من كل ساعة عمل يحتاجها الفحص ، على ألا يقل ما يدفعه المالك عن ألف ريال . وليس له الحق في استرداده ، سواء أُرخص للمادة التعليمية أم لم يرخص لها .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام المعايير المناسبة لتقدير عدد ساعات الفحص .

ج - تعدد الجهة المعنية إجراءات الفحص وأساليبه ، وما يتطلبه من نماذج ووسائل ضرورية لذلك .

د - في حالة إجازة المادة التعليمية تصدر الجهة المعنية ترخيصاً بإنتاجها ، أو تسويقها ، أو نشرها ، موقفاً من رئيس الجهة المعنية ، أو من يفوضه . ولا يعد هذا الترخيص نهائياً إلا بعد فسخ المادة التعليمية من وزارة الثقافة والإعلام طبقاً لنظام المطبوعات والنشر .





المادة السادسة :

في حالة إجراء أي تعديل يحتاج إلى فحص يلتزم المالك بتنفيذ ما تراه الجهة المعنية لازماً لذلك ، ويدفع الرسم المحدد في الفقرة (ب) من المادة (الخامسة) .

المادة السابعة :

تضع كل جهة معنية قواعد الاستعانة بمؤهلين لفحص المادة التعليمية ، وتخصص رسوم الفحص الواردة في هذا النظام لمكافأة الفاحصين - سواء كانوا من خارج تلك الجهة ، أو من داخلها - خارج وقت دولهم .

المادة الثامنة :

لا تتحمل الجهة المعنية أي مسؤولية عن خسائر مالك المادة التعليمية إذا حصل تطوير لمناهج الجهة المعنية يتعارض - كلياً أو جزئياً - مع المادة التعليمية المرخص لها .

المادة التاسعة :

على منتج المادة التعليمية ، أو مسوقها ، أن يودع نسخة لدى الجهة المعنية ، وأن يلتزم بما ينص عليه نظام الإيداع فيما يخص مكتبة الملك فهد الوطنية .

المادة العاشرة :

على منتجي المواد التعليمية التي أنتجت قبل تطبيق هذا النظام ، أو مسوقها ، تقديم طلب إلى الجهة المعنية للحصول على شهادة التأهيل والترخيص اللازمين خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ نفاذ هذا النظام .

المادة الحادية عشرة :

يكون في كل جهة معنية - بقرار من رئيسها - لجنة من أربعة أعضاء يكون أحدهم مستشاراً نظامياً ، تتولى النظر في مخالفات هذا النظام وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها . وتعتمد قراراتها من رئيس الجهة ، ويجوز التظلم منها أمام ديوان المظالم خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ الإبلاغ بالقرار .





المادة الثانية عشرة

يعاقب كل من ينشر أي مادة تعليمية أو ينتجها أو يسوقها قبل الحصول على شهادة التأهيل ، أو الترخيص اللازم لها ، أو كان هذا الترخيص غير ساري المفعول ، بغرامة مالية بعد أعلى قدره مائتا ألف ريال . ويجوز الحكم بإيقاف المادة التعليمية محل المخالفة .
المادة الثالثة عشرة ،

تتولى كل جهة معنية تطبيق أحكام هذا النظام كل فيما يخصه .

المادة الرابعة عشرة

يصدر وزير التربية والتعليم - بعد الاتفاق مع الجهات المعنية - اللائحة التنفيذية لهذا النظام ، خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره .
المادة الخامسة عشرة ،

يلغي هذا النظام كل ما يتعارض معه من أحكام .

المادة السادسة عشرة

يعمل بهذا النظام بعد مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره . (١)



(١) نشر هذا النظام بمريدة أم القرى في عددها رقم (٤٠٢٦) وتاريخ ١٤٢٥/١١/٢٦ هـ.